العراقيات يبدين رأيهن بما تحقق للمرأة من حقوق سياسية

عصام حازم

معروف ان العراق كان سباقاً بين دول منطقة الشرق الأوسط بمنح المرأة حريتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية وحقها في التملك ومساواة أجرها في ميادين العمل منذ تأسيس الدولة العراقية في عام ١٩٢١، ثم تطورت هذه الحرية والحقوق بشكل بطيء سمح لها بتسنم منصب وزير في عهد الرئيس الراحل عبد الكريم قاسم وبعدها بسنوات سمح لها بالدخول الى الجيش. مما يلفت النظر ان حقوق المرأة وحريتها لم تكن كاملة ولاتتناسب ولاتقارن مع ما حصلت عليه المرأة في الدول ذات النظم الديمقراطية. وبهذا الصدد كانت لنا لقاءات مع عدد من نساء لمجتمع العراقي للوقوف على آرائهن فكان حديثنا الأول مع الدكتورة أم سامي، وهي استاذة جامعية فضلت عدم ذكر اسمها وتوجهنا اليها بالسؤال الآتي:

– كيف تقيمين مسيرة تطور حرية المرأة في العراق؟.

* الحرية مفهوم واسع ومتشعب يدخل في كل الميادين واعتقد ان ما تعنيه بسؤالك هو الحقوق او الحرية السياسية للمرأة فالواقع ان تطبيق الحريات السياسية والحريات الاساسية عموماً مرتبط بشكل وثيق بدرجة تطور المجتمعات ثقافياً وفكرياً وتربوياً إضافة الى الإزدهار الاقتصادي والتقدم الحضاري.. وبصورة أوضح اذا كانت الأمية تسود المجتمع ووسائل الإعلام والتثقيف غير كافية، فلا يعقل ان تمنح الحقوق والحريات السياسية للمرأة بنفس المستوى الذي تتمتع به المرأة الاوروبية أو اليابانية أو الاميركية.

– عفواً لمقاطعتك ولكن ماذا تقصدين بالتثقيف؟.

* ما اقصده ليس فقط تعليم المرأة القراءة والكتابة وانما مواصلتها للدراسة بكافة مراحلها إسوة بالرجل ودخولها ميادين العمل في الاجهزة الاعلامية وتخليصها من القيم والتقاليد البالية التي تكرس الضعف وعدم منافسة الرجل في اقتحام ميادين العمل..الخ من العادات التي جعلت المرأة حبيسة الرجل في البيت عموماً.. لذلك أشدد هنا على مسألة إزالة الأمية والتثقيف وفسح المجال أمام المرأة لتلقي المعلومات عما يجري في كوكبنا.

اعود الى الموضوع واقول أن تطور الحقوق السياسية للمرأة العراقية، ارتبط مع درجة نمو وتقدم المجتمع، ويمكن ملاحظة ذلك بأن عدد المدارس ونسبة الاناث فيها خاصة بقيت محدودة للسنوات من ١٩٢١– ١٩٥٨ وفي سنوات الستينات والسبعينات حدثت قفزة نوعية اسفرت عن زيادة هائلة في اعداد الفتيات والنساء في دور التعليم الثانوية والجامعية، فبدأت المرأة على سبيل المثال الدخول في الاحزاب السياسية وتعرضت للاضطهاد والاغتيال السياسي وحصلت نزيهة الدليمي على منصب وزير في زمن عبد الكريم قاسم ولكن بعد سقوط النظام الدكتاتوري في نيسان ٢٠٠٣، خطا العراق خطوة جبارة لمنح الحقوق والحريات السياسية للمرأة.

السيدة وسن من العاملين في المجال الصحي شاركتنا في الحوار وأبدت رأيها بما حصلت عليه المرأة من حرية سياسية بعد سقوط النظام الصدامي بالقول:

* في الحقيقة اشاطر الأخت أم سامي الرأي بأن ما حصلت عليه المرأة العراقية كان مفاجئة غير متوقعة من ناحية سعتها ودرجة مشاركة المرأة في الحياة العامة وكذلك في الأنشطة السياسية وهي حالة فريدة من نوعها ليس في تاريخ العراق فحسب بل في المنطقة التي نعيش فيها. أنظر الى السعودية والكويت مثلاً، فقبل بضعة شهور سمح للمرأة المشاركة في الانتخابات وفي الحياة السياسية وهي مجرد نقطة انطلاق كانت المرأة العراقية قد حصلت عليها منذ عام ١٩٢١. واليوم تحتل المرأة العراقية ستة مقاعد وزارية ولها نسبة ٣١% من مجموع اعضاء الجمعية الوطنية ولا اعتقد، وفقاً لمعلوماتي، ان دولة عربية او شرق أوسطية حصلت على مثل هذه الحقوق والحريات. نعم لقد كان العراق سباقاً مرة اخرى في احترام المرأة واعطائها الفرصة الكاملة للمشاركة جنباً الى جنب مع الرجل في إدارة الدولة وتحمل المسؤوليات، ولو لم يكبت النظام الصدامي الحريات السياسية لمدة ٣٥ سنة، لكان لنا حديث آخر حول تطور حريات المرأة السياسية، في رأيي ان إطلاق حرية المرأة بهذا الكم والسعة انما جاء بسبب الحرمان الطويل من التمتع بالحقوق السياسية الذي عاشته المرأة العراقية في الماضي.. فكان استحقاقها في محله ويحدونا الأمل بأن المستقبل سيكون مشرقاً أمام العراقيات.

– انتقلنا بعدها بالسؤال الى السيدة عواطف أم داليا. هل تعتقدين أن المرأة العراقية قادرة على تحمل المسؤوليات التي انيطت بها؟

* ان سؤالك قد يخفي قناعة بأن المرأة العراقية ما تزال غير قادرة على تحمل المسؤوليات "ولا تزعل" مني فهذه النظرة وهذا السؤال بحد ذاته يردده معظم الرجال.. اقول بكل صراحة وبثقة عالية أن المرأة بامكانها ان تتبوأ مناصب عليا بما فيها رئاسة الدولة أو الوزارة إذا توفرت الظروف والقناعة لدى الرجل.. صحيح ان النساء ناضلن كثيراً ومنهم من دخلن السجن او فقدن حياتهن، ولكن تبقى مسألة منح المرأة حقوقها السياسية وغير السياسية بيد الرجل، فهو الذي يقدر ويحدد المكان والزمان الذي تحصل فيه المرأة على الحقوق.

أؤكد لك ان كثيراً من الإناث تفوقن على الذكور في الدراسات الجامعية والعليا وحصلن على الشهادات واثبتت المرأة قدرتها على إدارة المؤسسات في العهد السابق والوزارات بعد سقوط النظام. وها هن اليوم نراهنّ في التشكيلة الوزارية فمثلاً أزهار عبد الكريم وزير الدولة لشؤون المرأة تحمل شهادة الدكتوراه في القانون وباسمة يوسف تحمل شهادة الماجستير وكذلك نسرين برواري تحمل شهادة الماجستير.

المهم ان نعطي الفرصة للمرأة لاثبات جدارتها وتقييم كفاءتها وادائها قبل ان نصدر حكمنا عليها، وأؤكد لك ان الايام ستثبت أن المرأة أكثر حرصاً من الرجل على مستوى العمل في المناصب العليا بل واكثر نزاهة ورقة لأنها ببساطة اكثر حرصاً على سمعتها.

– فضلنا أيضاً ان يشاركنا في الحديث كبار السن من النساء للاستماع الى رأيهن وكان لقاؤنا مع السيدة سلوى أم عامر وهي معلمة متقاعدة وأم لخمسة أطفال. اعتقد انك علمت بأن المرأة نالت حريتها السياسية وهي تحتل اليوم مناصب سياسية وقيادية في الدولة العراقية، ما هو رأيك وهل ستنجح المرأة في خوض هذه التجربة؟.

* طبعاً، أولاً انا فرحة بما تحقق للمرأة وللشعب العراقي ولكن لي رأي الخاص بهذا الشأن.. اقول ان الاوضاع الامنية التي نعيشها حيث نسمع دوي الانفجارات ونشاهد القتلى والجرحى والخوف والحذر من تجول المرأة في الشوارع واثناء ذهابها للعمل، هذه كلها عوامل تؤثر على حرية وحركة المرأة، فإذا كان الوزير نفسه لا يستطيع ان يزور منشآت وزارته فكيف يمكن للمرأة الوزيرة القيام بها، هذا يعني ان حرية المرأة قد منحت ولكن بدون توفير القاعدة لنشاطها.. انا اعتقد ان عضوة البرلمان ما تزال ضعيفة وغير قادرة على التعبير بكل افكارها ومنطلقاتها بسبب انتسابها الى الحركة السياسية التي رشحتها ولكن هذا لا يعني وجود استثناءات، فنا برأيي ان الدكتورة سلامة الخفاجي أثبتت شجاعة وجرأة في طرح آرائها وخرجت الى الشارع دون خوف ولكنها فقدت فلذة كبدها وكادت ان تفقد حياتها مثلما حصل للبطلة المرحومة الدكتورة عقيلة الهاشمي التي رفضت ان تكون لها حماية خاصة.. في الواقع هذه استثناءات ونأمل ان يخرج من بين النساء من يتحلين بمثل هذه الشجاعة اضافة الى الخبرة والكفاءة ولو كانت الاوضاع الامنية طبيعية لكان العراق مضرباً للامثال حول قدرات المرأة العراقية.

* الآنسة نجاة حسين طالبة جامعية وجارة للسيدة أم عامر اضافت الى الحديث نكهة جديدة بقولها، ان ما نخشاه ان يكون ما حصلت عليه المرأة من حقوق وحريات مجرد حدث طارئ وقتي يزول بعد فترة وجيزة مثل سحابة الصيف، في الحقيقة لم يعد لنا ثقة بنظام معين بعد كل هذه التجارب المريرة التي مر بها الشعب العراقي وقاسى وتألم كثيراً ودفع الثمن باهضاً، ان الاحداث ومانشيتات الصحافة بدلاً من تهدئة الشارع العراقي، تحاول تصعيد الموقف وتارة الناس. في رأيي لا معنى لهذه الحرية الجديدة التي هي حبيسة الجدران والاسلاك الشائكة وتحميها الدبابات والبهبهان، فما قيمة هذه الحرية مقابل سلب المرأة لحرياتها الاخرى وخاصة حرية تنقلها مخافة الاعتداء عليها. اعتقد ان حرية المرأة في المحافظة على حياتها وشرفها لا تعلوها حرية، احياناً اسأل هل ان حرية المرأة السياسية وهي حرية عظيمة طالما انتظرتها العراقيات لياسلات، هل هناك ضمانة لبقائها في ضوء التصعيد الذي يشهده الشارع العراقي، فهناك من يريد دفع العراق الى كارثة تكون الخاتمة المأساوية الكبرى لشعب العراق، فما نفع الحرية السياسية للمرأة بعد ذلك.

–ولكن الدستور الجديد سيضمن هذه الحريات؟.

* صحيح ان هناك اجماع على تثبيت حقوق المرأة في دستور العراق الجديد ان نجحنا فعلاً في كتابة نصوصه بشفافية وحصل توافق عليه بين شرائح المجتمع كافة، ولكن اسمح لي انا متشائمة جداً ولا تفع مقالتك ففي ظل هذه الظروف لا يمكن ان تشرع قوانين، نحن بحاجة الى حكومة قوية تدعمها حركة سياسية تحظى بالاغلبية قادرة على بسط نفوذها على كل العراق سواء كانت الحركة ائتلافاً ام ميثاقاً بين كبريات القوى السياسية.. والا ما فائدة الحريات السياسية التي تحققت للمرأة وما نفع المقاعد الوزارية والبرلمانية اذا استمرت الحالة على منوالها.

– يبدو لي انك مبالغة بالتشاؤم وهذا يعكس برأيي درجة حرصك على رؤية عراقنا ينعم بالهدوء والاستقرار وانا لا أعارض ما اشرت اليه بل اتفق معه ولكن ليس بهذه المبالغة واؤكد لك ان لا سبيل للعراق وللعراقيين إلا بكتابة الدستور وليس هناك مكاناً تعلو فيه القوة على القانون في عراق المستقبل حتى لو دفع شعبنا ثمناً باهضاً إضافياً، فلابد ان تستقر الاحوال ويدرك الجميع ان بيتهم واحد ولابد من وسيلة سلمية تؤمن فيها حقوق وحريات جميع مكونات المجتمع العراقي وتحفظ حقوق المرأة وتحترم وتطبق في كافة الميادين.

نقابة الصحفيين العراقيين.. هل هي بيت آمن للصحفيين اليوم؟.

أجرت اللقاء: سمر منير جورج

بعد عشرات من سنين الخبرة وبعد ان توطدت العلاقة بينه وبين الصحافة حتى اصبحت تنتمي الى كل سنين عمره المليء بالحكمة والنضال والتفاني.. انتخب الصحفيون العراقيون مؤخراً مجلساً جديداً لنقابتهم وفاز السيد شهاب التميمي بمنصب نقيب الصحفيين للمرة الثانية، الصحفي والانسان الذي ارتبط اسمه بإسم الصحافة العراقية منذ عقود، فمنذ عام ١٩٥٩ والسيد التميمي يعمل في الصحافة والى يومنا هذا.. "بهرا" كان لها حوار موسع مع نقيب الصحفيين العراقيين للاطلاع على كل ما يجري ومعرفة انطباعاته وتقديراته لما جرى في المؤتمر فقال:

*انعقد المؤتمر السابع عشر للهيئة العامة لنقابة الصحفيين العراقيين في أوضاع ديمقراطية عبر خلالها الزملاء المشاركون عن آرائهم بحرية كاملة وجرى انتخاب النقيب ونائبيه ومجلس النقابة ولجنتي المراقبة والانضباط في اجواء حرة اسفرت عن فوز الزملاء الذين حظو بثقة الصحفيين.

– لقد ورد الى مسمعنا وجود بعض الاعتراضات على مجريات هذا المؤتمر فما هي الحجج التي اعتمد عليها المعترضون؟

*اقول ان الانتخابات جرت بإشراف مباشر من القضاء وبإشراف هيئة رئاسة اختارتها الهيئة العامة من بين اعضائها ولكن بعض الصحفيين الذين رشحوا انفسهم لمنصب النقيب اثاروا قضية تتعلق بشخصي، كوني صحفي متقاعد فأبرزت لهم وثيقتي لدحض هذين الاعتراضين: الاولى قرار محكمة الاعظمية التي ردت هذا الاعتراض نفسه في الدورة السابقة وهذا يعني ان قرار المحكمة يبقى ساري المفعول ومتمتع بقوته في الدورة الحالية.. والوثيقة الثانية كتاب يؤكد الغائي التقاعد وقد ايدت الهيئة العامة ترشيحي لمنصب النقيب وصادق القاضي وهيئة رئاسة المؤتمر على قرار الهيئة العامة وعندما جرى التصويت على المناصب النقابية وبينها منصب النقيب حصلت على اصوات تزيد كثيراً على اصوات المرشحين الاخرين لهذا المنصب وبفارق كبير وقد اثارت هذه النتيجة بعضهم للطعن بترشيحي وراجعوا احدى المحاكم بهذا الخصوص رغم وجود الوثيقتين اللتين اشرت اليهما اعلاه، اي قرار المحكمة والغاء التقاعد مما يعني ان مصير اعتراضاتهم سيلقى الفشل نفسه، ولكني اقول ان السبب الاول الذي حركهم او دفعهم لهذا الاعتراض هو شعورهم بالفشل وعدم حصولهم على ثقة الهيئة العامة كما اثاروا قضية اخرى وهي وجود فارق بين بطاقات الترشيح والبطاقات التي يستلم بموجبها الناخب ورقة الترشيح وقد عرض القاضي المشرف على الانتخابات ورقة الترشيح على الهيئة العامة في يوم الانتخاب فوافق على اعتماد اسلوب الاستمارات الزائدة واعتبرها شرعية كما أيدتها هيئة الرئاسة، مما يعني ان هذا الاعتراض سيفشل بالتأكيد وتعتمد في شريعته الانتخابات على المحضر الرسمي الموقع من قبل القاضي وهيئة الرئاسة ومصادقة الهيئة العامة.

حل حاسم لمنتسبي وزارة الاعلام

– انتقلت بعدها في الحديث مع السيد نقيب الصحفيين عن المهام الرئيسة الملقاة على عاتق النقابة في المرحلة الحالية؟

* ان مهمتنا بالتأكيد تنبثق من الاوضاع الراهنة المحيطة بالزملاء الصحفيين العاطلين عن العمل بسبب حل وزارة الاعلام وتوقف الصحف الصادرة عنها وقد شاركنا في نشاطات متعددة لايجاد حل حاسم وجذري لهذه المشكلة بينها تقييم مذكرات ولقاءات مع مسؤولين والمشاركة في مظاهرات وتجمعات واعتصامات ادت كلها الى تفهم المسؤولين لمشكلة وزارة الاعلام المنحلة وقد تجسد هذا التفهم باتخاذ قرار باعادتهم الى وظائف بديلة في وزارة الثقافة وما زلنا نتابع المرحلة الاخيرة لتنفيذ هذا القرار حيث التقينا في الايام الماضية السيدين عبد مطلك الجبوري نائب رئيس الوزراء والسيد نوري الراوي وزير الثقافة حيث جرى التأكيد من قبلهما على تفهم هذه المشكلة وعبرا عن دعمهما لحلها سريعاً. ومن المهام الاخرى المطروحة امامنا وضع قانون جديد لنقابة الصحفيين يتناسب مع المرحلة الراهنة وتوجد حالياً مسودة تحت الدراسة لهذا الموضوع الى جانب العمل على وضع نظام داخلي ووضع تشريع جديد لقانون تقاعد الصحفيين الذي تزداد اهمية في الوقت الحاضر بحكم ان الاغلبية الساحقة من الصحفيين يعملون حالياً في صحف ومؤسسات اعلامية تابعة للقطاع الخاص ولا مستقبل تقاعدي لهم في هذه الحالة لا يوجد ما يضمن مستقبله التقاعدي ومعيشة اسرة الصحفي لذلك، ونسعى الى تأمين اراض سكنية للصحفيين ولدينا مشروع نعتقد انه سيؤدي الى تأمين قطع سكنية للصحفيين لجميع الاعضاء في نقابتنا كما نعمل على تنشيط عمليات التدريب والتأهيل والنشاط الاجتماعي ورفع المستوى المهني للصحفيين عبر دورات سنقيمها من خلال اللجنة المهنية في النقابة.

شهاب التميمي/ نقيب الصحفيين

– عندما تحدثت عن مشكلة منتسبي وزارة الاعلام وعودتهم الى وظائف بديله، فهل يشمل هذا الحل جميع العاملين في الوزارة ومؤسساتها سابقاً سواء من يعمل على الملاك الدائم او من يعمل بنظام العقود؟

* نحن نعتبر ان العاملين بعقود يتمتعون بحق استلام رواتبهم كاملة اسوة بالموظفين على الملاك الدائم ولهم حق العودة الى وظائف بديلة، لاننا نرى ان العقد ما يزال ساري المفعول لانه لم يلغ من اي من الطرفين المتعاقدين والعقد من الناحية القانونية هو شريعة المتعاقدين.

– نعلم ان تنظيماً اخر قد أسس الى جانب نقابة الصحفيين تحت اسم اتحاد الصحفيين العراقيين ما هو تعليقكم على ذلك؟

* اننا نؤمن بأن نقابة الصحفيين العراقيين هي النقابة الام بالنسبة للصحفيين العراقيين وقد اسست منذ عام ١٩٥٩ ومازال الى اليوم تحظى بثقة الاغلبية الساحقة من الصحفيين، ولكن بعض الصحفيين خصوصاً العائدين من الخارج كانت لديهم وجهة نظر اخرى فقرروا تشكيل تنظيم خارج النقابة بأسم اتحاد الصحفيين العراقيين وفي الوقت الذي نقول فيه ان من حقهم اتخاذ هذا الموقف، لكننا نرى ان مصلحة الصحفيين في الوقت الحاضر تتطلب توحيد الجهود تحت خيمة النقابة الام ليكون الصحفيون اكثر قوة في الدفاع عن حقوقهم وتهيئة الاجواء المناسبة للعمل، واذا نظرنا الى الواقع فأن الاغلبية الساحقة من الصحفيين ما زالت تتمسك بالنقابة وان اتحاد الصحفيين راح يتعثر وينحسر ونعتقد انه لن يلقى الالتفاف الذي يساعده ويضمن له الاستمرار في العمل.

– نرى ظاهرة الاتساع في الصحف ما هو تقديركم لهذه الظاهرة، وهل ترون ان حقوق الصحفيين مضمونة في هذه الاصدارات؟

* ان سعة الاصدار في الصحف هي ظاهرة صحية وتؤكد حقيقة حرية التعبير والنشر في العراق الجديد ونعتقد ان المستقبل والقارىء العراقي هما اللذان سيقرران دوام او توقف اي اصدار من هذه الاصدارات، وبخصوص مدى ضمان حقوق الصحفيين العاملين فيها فأننا نؤشر حالة مؤسفة تتمثل بتدني الاجور والرواتب التي يتلقاها الصحفيون في اغلبية هذه الصحف وهم يتعرضون بين فترة واخرى الى الاستغناء عن خدماتهم او حجب حقوقهم الاخرى، لذلك دعونا جميع الزملاء العاملين في هذه الصحف والجهات التي يعملون لديها الى ابرام "عقد عمل"، يوقع من قبل الصحفي صاحب المطبوع او الجهة الاعلامية كالفضائيات مثلاً، ان هذا العقد يضمن حقوق الطرفين ولا يسيء الى اي منها عند حدوث خلافات مشابهة لذلك.

– هل لدى النقابة جهود لدعم الصحفيين الذين يتعرضون الى حوادث او الى مرض يتطلب العلاج...الخ؟

* لدى النقابة لجنة اجتماعية تهتم بمتابعة شؤون المرضى وتقديم معونات لبعض المحتاجين في المستشفيات الحكومية بشروط سهلة او اجور رمزية لكننا بصراحة نقول ان النقابة تعيش في حالة عوز دائم وليس لها معونات من اية جهة خارجية ونعتمد في التمويل على مصادر محدودة كالاشتراكات وايجار النادي الاجتماعي وليس لدينا مصادر غيرهما ورفضنا التعامل مع اية جهات غير عراقية لتأمين مصادر التمويل ولكننا نعقد الامل على حكومتنا الحالية بأن تقدم العون لنا كي نواصل رسالتنا.

– ما هو نوع العلاقة التي تربط نقابة الصحفيين العراقيين واتحاد الصحفيين العرب؟

* ان نقابتنا تعتبر من مؤسسي اتحاد الصحفيين العرب وكانت بغداد مقر هذا الاتحاد لسنوات عديدة ولكن العلاقة انقطعت بعد سقوط النظام السابق بدعاوى غير مقنعة وغير مقبولة عندما اصدر الاتحاد قراراً بتجميد عضوية النقابة في الاتحاد واشترط علينا اعادة الانتخابات ليتسنى لهم النظر بإعادة عضويتنا في اتحاد الصحفيين العرب وقد عقدنا المؤتمر الانتخابي الذي اشرنا اليه في بداية هذا اللقاء وبعثنا بنتائجه الى اتحاد الصحفيين العرب متوخيين منه ان يتخذ قراراً عاجلاً بأعادة عضويتنا فيه.

– ما هي شروط العضوية في نقابة الصحفيين؟ وهل يقبل خريجو كلية الاعلام كأعضاء نقابة حال تخرجهم من الكلية كما هو الحال في نقابات مهنية اخرى؟

* ان الشرط الاساس في قبول الصحفيين كأعضاء في نقابة الصحفيين هو ان يعمل الصحفي في جريدة او مؤسسة اعلامية و صحفية بعنوان صحفي ويكون متفرغاً للعمل فيها ويعتبر عمله المصدر الرئيسي له، يجري قبوله على مرحلتين الاولى عضو متمرن لمدة سنتين للتأكد بعد انتهائهما بأنه قد استقر في العمل الصحفي كعمل رئيسي له، يجري بعدها عندما يقدم وثيقة تؤيد ذلك لتغيير صفة عضويته الى عضو عامل علماً بأن التقديم الاول للانتساب للنقابة يعتمد على ابراز كتاب تأييد واضح من الجهة التي يعمل فيها يؤيد عمله لديها بصفة صحفي متفرغ للعمل الصحفي. وهناك عضوية اخرى بصفة عضو مشارك لمن يطلب الانتساب للنقابة ولكن لا يشترط ان يكون كصحفي متفرغ وانما لديه عمل اخر كموظف في دوائر الدولة وبعنوان غير صحفي ويستوجب عليه الحصول على كتاب تأييد بان لديه مساهمات وكتابات صحفية يقبل بموجبها كصحفي مشارك وفي هذه الحالة لا يتمتع بحقوق الصحفي العامل والتي قلنا انها سنتان وتكون بالنسبة الى خريج كلية الاعلام ستة اشهر يتحول بعدها الى العضوية العاملة وهذا يعني جواباً على سؤالا اخر ضمن هذا الموضوع بأن خريج كلية الاعلام لايقبل تلقائياً بموجب القانون الحالي لقانون نقابة الصحفيين العراقيين لمجرد انه خريج كلية الاعلام وانما يترتب عليه ان يعمل في صحيفة او مؤسسة اعلامية بعنوان صحفي والامتياز الوحيد في هذه الحالة التي يتمتع بها هي ان فترة التمرين تكون سنة واحدة فقط وربما يتضمن التعديل الجديد الذي نعده لقانون نقابة الصحفيين موقفاً اخر ازاء خريجي كلية الاعلام.